

مقرّ "رون أمميون يدينون "الحكومة السعودية" في انتهاكها حقوق الإنسان

أرسل مقررون خاصون تابعون للأمم المتحدة رسالة إلى "الحكومة السعودية" يطالبونها بجملة من الإصلاحات، سيّما بما يتعلق بالتصنيف المتزايد على حرية التعبير، متذكرين من قضية أسعد الغامدي نموذجاً لحالات التصنيف متعدد الأوجه. تتعلق الانتهاكات التي طالت الغامدي في الأصل منخلفية اعتقاله، بسبب تغريدات له على وسائل التواصل الاجتماعي، وثم احتجازه منغير تقديم مبررات لعائليته، ونفيه مع قطع الاتصال بينه وبين ذويه، حرمانه من حق الدفاع عن النفس، وغيرها من الانتهاكات التي تتكرر في الكثير من القضايا وأغلبها، لكن قلة منها تحظى باهتمام دولي وتغطية من منظمات حقوقية. الرسالة تقدّم تفاصيل قضية اعتقال أسعد بن ناصر الغامدي والحكم عليه بالسجن 20 عاماً، مؤكدين انتهاك "السعودية" للقوانين الدولية والالتزاماتها. وتشير إلى أنه: تم احتجاز أسعد الغامدي في البداية في سجن ذهبان بجدة لمدة ثلاثة أشهر في الحبس الانفرادي. واحتُجز لمدة شهرين من هذه الأشهر بمotel عن العالم الخارجي. ومنذ اعتقاله، لم يكن للغامدي أي اتصال بينه وبين أسرته حتى 11 يناير 2023. وفي وقت لاحق، أثناء جلسات المحاكمة، كان يُنقل في كثير من الأحيان ويُحتجز في سجن الحائر بالرياض لفترات طويلة، وكانت أطول هذه الفترات 21 يوماً، لم يتمكن خلالها من الاتصال بأسرته. الرسالة لفتت إلى عدم تبليغ الأهل بالتهم الموجهة للغامدي، وقد تم الاستماع إلى محاكمة السيد أسعد الغامدي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، التي يبدو أنها تستخدم بشكل متزايد لاستهداف ومحاكمة أولئك الذين يعبرون عن آراء معارضة أو أقلية أو انتقادية في المملكة العربية السعودية. ولم يحصل الغامدي على المساعدة القانونية إلا بعد مرور أكثر من 9 أشهر على اعتقاله واحتجازه، وفق الرسالة التي وقّع عليها كلٌّ من المقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي، المقرر الخاص المعنى باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعنى بمسألة البدنية والعقلية، المقرر الخاص المعنى باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعنى بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة. وتشير التقارير إلى أن حق السيد الغامدي في أن يمثله محام قد تم تقليله باستمرار أثناء احتجازه واستجوابه وأثناء التحضير لمحاكمته. وبإضافة ذلك، رفضت المحكمة طلباته لاختيار محامي وتكليفه باليابة عنه.

عندما سُمح للسيد الغامدي بأن يمثله محام، لم يتم تزويده بمحامٍ معين من قبل الدولة إلا في الفترة التي سبقت الجلسة الأولى في سبتمبر 2023. وقد ورد أن المحامي لم يسافر أبداً إلى جدة للقاء الغامدي، وكانت لقاءاتهم الوحيدة في المحكمة. وعلاوة على ذلك، رفض المحامي المعين من قبل الدولة مقابلة أسرة أسعد الغامدي في مكتبه إلا لفترة وجيزة وبعد تأخيرات طويلة. وبحسب ما ورد، رفض أيضاً تقديم نسخة من الحكم إلى الأسرة بمجرد صدورها. وحتى الآن، لا يزال أسعد الغامدي يمثله نفس المحامي المعين من قبل الدولة، حيث رفضت المحكمة جهود الأسرة لتعيين محامٍ من اختيارهم. وفي 29 مايو/أيار 2024، أدانت المحكمة الجنائية الخاصة الغامدي بالتهم الموجهة إليه وحكمت عليه بالسجن لمدة 20 عاماً. وحتى الآن، لم تتمكن عائلته من الحصول على نسخة من حكم الإدانة، على الرغم من طلباتها المتكررة، بما في ذلك طلبها من محامي الدفاع. إلى ذلك، تم تشخيص إصابة الغامدي بالصرع، الأمر الذي يتطلب علاجاً طبياً، إلا أنه أثناء الاحتجاز لا يحصل على الرعاية الصحية الكافية لعلاج حالته، أو منع نوبات الإغماء، أو علاج الإصابات الناجمة عن نقص الرعاية. وتفيد التقارير أن المعاملة التي تعرض لها الغامدي، بما في ذلك الحبس الانفرادي لمدة شهرين، وعمليات النقل المتكررة بين سجن ذهبان في جدة وسجن الحائر في الرياض دون إشعار أو معلومات كافية وعدم قدرته على الاتصال بأسرته، قد تسببت في تدهور ملحوظ في صحته وسلامته العقلية. على الرغم من شكاوى الغامدي، لم تكن هناك أي تغييرات ذات معنى على الرعاية الطبية التي تم توفيرها له. علاوة عليه، ذكر الخبراء إلى أن المعلومات أكدت تعرضه لسوء المعاملة ضد طوال فترة احتجازه والتي يبدو أنها تنتهك الحظر المطلق ضد التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة والالتزامات السعودية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب التي انضمت إليها في 23 سبتمبر 1997. وأعرب المقررون الخاصون عن قلقهم الشديد بشأن الوضع الصحي للغامدي نتيجة للمعاملة التي تلقاها أثناء الاحتجاز، والتي يبدو أنها تنتهك التزامات السعودية بضمان صحة ورفاهية جميع الأفراد المحتجزين لديها. في 8 سبتمبر 2024، عقدت محكمة الاستئناف جلسة الاستئناف الأولى في قضية الغامدي، وفي 3 أكتوبر/تشرين الأول، عقدت محكمة الاستئناف جلسة ثانية أعلنت فيها، حسبما ورد، قرارها بتتعديل الحكم الصادر بحق الغامدي إلى السجن لمدة 15 عاماً. وتذكر الرسالة الاتهاك الذي حصل في هذه المحطة، حيث لم يكن هناك قراراً مكتوباً أو أي وثائق أخرى حول هذا الأمر، ولم يتم إبلاغ الأسرة بهذا القرار إلا شفويًا. الأئميون أعربوا عن قلقهم إزاء الاعتقال والاحتجاز والملaqueة القضائية وإدانة الغامدي بالسجن لمدة 20 عاماً، والتي يبدو أنها تعكس بشكل وثيق التهم والحكم الصادر بحق شقيقه، السيد محمد الغامدي، كما أعربوا عن قلقهم "إزاء حقيقة أن أساس محاكمة السيد الغامدي والحكم عليه كان بسبب بعض تصريحاته في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قال وأبدى آراءً وجهات نظر خاصة به، بعضها كان انتقادياً لدى السلطات، مشيراً إلى أن هذه التصريحات، بحسب المعلومات الواردة، لم تشكل دعوة إلى أي كراهية قومية أو عنصرية أو دينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. ولهذه الأسباب، نلاحظ أن الحكم الصادر بحق السيد الغامدي يبدو

انتهاكاً واضحأ لحقه في حرية التعبير. كما طلب الأئميون من "الحكومة السعودية" إيقاف الأسباب الوقائية والقانونية لوضع أسعد الغامدي في الحبس الانفرادي المطول، خارج نطاق المعايير القانونية المعترف بها دولياً (15 يوماً كحد أقصى) واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي خلال الشهرين الأولين بعد اعتقاله. كما طالبتها بالإشارة إلى الصيغات التي كانت موجودة أثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي وحبسه الانفرادي لضمان عدم تعرض الغامدي للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. الرسالة نوّهت إلى مخالفة "الحكومة السعودية" المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على الحق في حرية التعبير. وتنص المادة 19 على أن "هذا الحق يشمل حرية انتقاد الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنبياء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود". ينطبق هذا الحق على الإنترن트 وخارجه، ولا يشمل فقط تبادل المعلومات المفيدة، ولكن أيضاً تلك التي قد تنتقد أو تصدم أو تسيء. يُشار إلى أن العديد من قضايا المعتقلين حظيت باهتمام دولي لأسباب مختلفة، إلا أن أي خصوص "للحكومة السعودية" لهذه الضغوط لا يعني أبداً أي تبدل في سياساتها القائمة على القمع، بل كل ما يعكسه هو تبدل محدود في السلوك يهدف حسراً إلى إبعاد الانتقادات عنها مع الاحتفاظ بالألوان من الحالات المشابهة بل الأشد صعوبة منها خلف السجون. مسألة الاعتقال على خلفية التعبير عن الرأي، سبق أن أثارتها العديد من المنظمات الدولية، منها العفو الدولية، التي أكدت مراراً على ضرورة الإفراج عن الأشخاص الذين احتجزوا لمجرد ممارستهم حرية التعبير على الأنترنط. حملات المطالبة بالإفراج عن المعتقلين على خلفية التعبير عن الرأي تنشط في ظل استضافة "السعودية" مؤتمرات وندوات معنية بالأمور الرقمية، على سبيل المثال عندما استضافت البلاد منتدى الأمم المتحدة السنوي لحكومة الأنترنط، حيث ناقشت "تعزيز حقوق الإنسان في العصر الرقمي"، وهو ما أثار حفيظة العديد من متابعيه طروف حقوق الإنسان في "السعودية". المؤتمر، تبيّن لاحقاً أنه كان يضم فعاليات تطالب من داخله بتعزيز هذه الحقوق الرقمية في "السعودية"، إلا أن مقررو الأمم المتحدة بأنفسهم قمعوا هذه المحاولات، وهو ما يظهر ازدواجية معايير وتصرفات هذه المنظمة الدولية.